



جائحة كورونا (كوفيد 19) تؤدي إلى تآكل الطلب على النفط

ملخص

- يرسم أحدث تقرير شهري لأوبك حول أسواق النفط صورة قاتمة لنمو الطلب على النفط عام 2020، حيث يتوقع تراجع الطلب بمتوسط 6,9 مليون برميل يومياً خلال العام (شكل 1).
- مؤخراً أبرمت أوبك وشركائها اتفاقاً على إجراء خفض تاريخي في إنتاج النفط الخام. وقد التزمت أوبك وشركائها، بموجب هذا الاتفاق، بخفض إجمالي إنتاجهما بنحو 9,7 مليون برميل يومياً في مايو ويونيو، و7,7 مليون برميل يومياً في النصف الثاني من عام 2020، مقارنة بخط الأساس في أكتوبر 2018. نتيجة لذلك، الآن نتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام نحو 9,4 مليون برميل في اليوم خلال عام 2020، منخفضاً من 11,4 مليون برميل يومياً، حسب تقديراتنا السابقة.
- بعد فترة قصيرة من إبرام اتفاق أوبك وشركائها، أعلنت الدول المنتجة للنفط الأعضاء في مجموعة العشرين عن خفض إضافي في الإنتاج، يقدر حجمه بنحو 3,7 مليون برميل يومياً. ولكن، انعدام التفاصيل بشأن تلك التخفيضات يجعل من الصعوبة بمكان تقييم مدى موثوقية تلك التخفيضات، ويزيد من مخاطر حدوث فوائض نفطية يومية كبيرة خلال الربع الثاني.
- والحال كذلك، فربما ترتفع المخزونات النفطية التجارية حتى تقترب من مستويات السعة التخزينية القصوى في وقت ما خلال الربع الثاني، وقد يتسارع معدل بناء المخزونات في حال أظهرت أوبك وشركائها معدلات التزام ضعيفة. إذا تحقق ذلك، فإن أسعار النفط سوف تنزع إلى مزيد من التراجع، مما يضطر بعض الدول المنتجة للنفط إلى تبني خيارات صعبة إزاء إغلاق آبار النفط، ومن ثم خفض إنتاجها بصورة دائمة. على ضوء ذلك، عدلنا تقديراتنا لأسعار خام برنت بخفضها إلى 39 دولاراً للبرميل في عام 2020، من 44 دولاراً للبرميل، وفقاً لتقديراتنا السابقة.
- وأخيراً، قمنا بتحديث تقديراتنا بشأن الاقتصاد السعودي، على ضوء التطورات الأخيرة في أسواق النفط العالمية، والإجراءات التي اتخذتها المملكة والمرتبطة بجائحة كورونا (كوفيد 19). الآن نتوقع

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

راجا أسد خان

رئيس قسم الأبحاث

rkhan@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

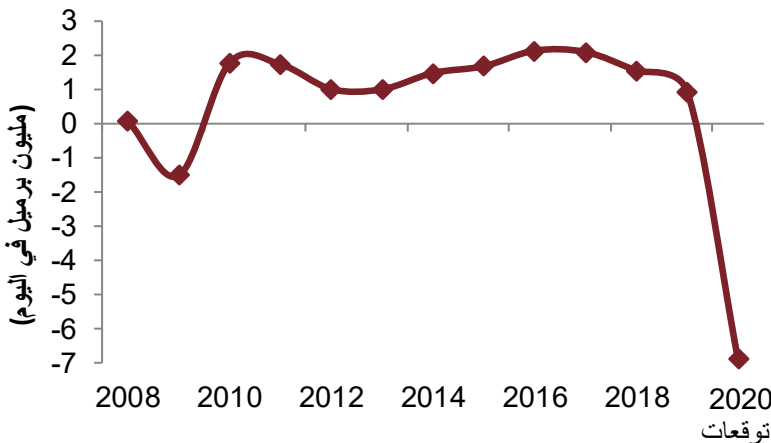
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37/6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>

شكل 1: الطلب العالمي على النفط يتوقع أن يسجل انكماشاً حاداً





أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنسبة 1,7 بالمائة ، مع تراجع القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 3,9 بالمائة. وفي الجانب المالي، يتوقع أن يؤدي انخفاض الإيرادات النفطية وغير النفطية، وكذلك زيادة المصروفات عما هو مقرر في الميزانية، إلى دفع عجز الموازنة إلى 422 مليار ريال (أو 15,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2020.

الطلب على النفط يهبط بطريقة السقوط الحر

يقدم أحدث تقرير شهري حول أسواق النفط صادر من أوبك قراءة قاتمة فيما يتصل بالملاحم المستقبلية لنمو الطلب على النفط عام 2020، حيث يُتوقع تراجع الطلب بمتوسط 6,9 مليون برميل يومياً خلال العام (شكل 1). وفي ظل التدابير الاحترازية المتخذة في مختلف أنحاء العالم خلال الأشهر القليلة الماضية لإبطاء تفشي فيروس كورونا المستجد، فإن هذا التراجع في الطلب لا يعتبر مستغرباً. لقد أصبح الآن ما بدأتها الصين، من حيث إجراءات الإغلاق والعزل في بعض أجزاء البلاد، مطبق عملياً في جميع أنحاء العالم بطريقة أو بأخرى. رغم أن الصين قامت برفع تلك القيود الأولية، إلا أن معظم بقية العالم لا يزال محافظاً عليها. ومما لا شك فيه أن تلك الإجراءات قد أثرت على النشاط الاقتصادي والطلب على النفط، وجاء التأثير الأكبر على طلب الوقود المستخدم في النقل، والذي يشكل نحو 56 بالمائة من إجمالي الطلب العالمي على النفط. وضمن هذا القطاع، جاء الضرر الأكبر من نصيب قطاع الطيران، نتيجة لانخفاض الحاد في رحلات الطيران في أعقاب تفشي فيروس كورونا المستجد (شكل 2). وفي نفس الوقت، امتد التأثير إلى النقل البري غير التجاري (21 بالمائة من إجمالي الطلب)، حيث أدى التباعد الاجتماعي وحظر التجول في كثير من الدول، إلى وقف عمليات التنقل غير الضرورية في معظم المدن الرئيسية حول العالم (شكل 3). مع ذلك، بقي الطلب على وقود الشاحنات (24 بالمائة من إجمالي الطلب على النفط) قوياً. أخيراً، يشير أحدث مؤشر لمديري مشتريات المنتجات الصناعية العالمية، إلى أن نشاط المصانع لا يزال يعاني من مستويات انكماش عميقة (تشكل الصناعة نحو 12 بالمائة من طلب النفط العالمي)، ويتوقع أن يؤدي هذا الانكماش إلى تآكل الطلب على أنواع الوقود، كالديزل الصناعي مثلاً، خلال الفترة القادمة.

إجمالاً، رغم أن التقديرات الحالية بشأن النمو السنوي لطلب النفط تعتبر قاتمة، إلا أن حجم تراجع الطلب سيعتمد بشكل أساسي على مجموعة عوامل، تتضمن المستوى والمدة الزمني لعمليات الإغلاق والعزل التي تطبقها مختلف الدول، وكذلك ما هو شكل أو نمط الاستراتيجية التي ستتبناها كل دولة للتخفيف من تلك القيود. والحال كذلك، ربما يتم تعديل هذه التوقعات الخاصة بالطلب على النفط بإجراء المزيد من الخفض عليها في الفترة القادمة.

يتوقع أحدث تقرير شهري حول أسواق النفط صادر من أوبك تراجع نمو الطلب على النفط بنحو 6,9 مليون برميل يومياً خلال عام 2020.

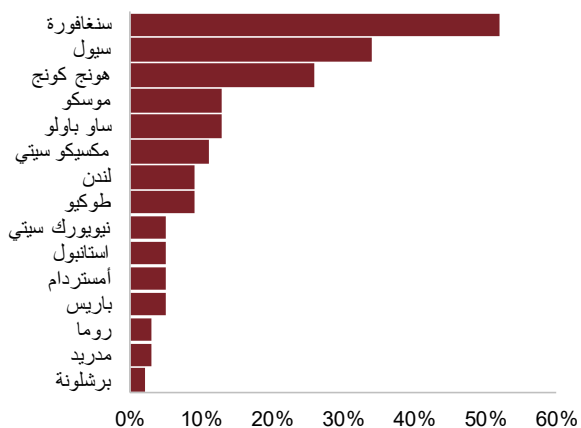
أثرت التدابير المتخذة لوقف تفشي فيروس كورونا بلا شك على النشاط الاقتصادي والطلب على الطاقة...

..وجاء التأثير الأكبر على طلب الوقود للنقل...

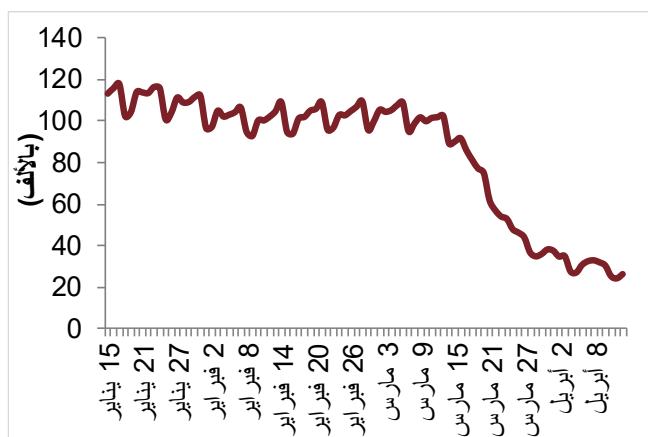
..والذي يشكل نحو 56 بالمائة من إجمالي الطلب العالمي على النفط.

شكل 3: استخدام النقل العام

(نسبة مئوية من الحركة في المدن في أبريل 2020 مقارنةً بيناير 2020)



شكل 2: عدد الرحلات التجارية في اليوم





أخيراً: إبرام اتفاق بين أوبك وشركائها:

مؤخراً أبرمت أوبك وشركائها اتفاقاً على إجراء خفض تاريخي في إنتاج النفط الخام. وقد التزمت أوبك وشركائها، بموجب هذا الاتفاق، بخفض إجمالي إنتاجهما بنحو 9,7 مليون برميل يومياً في مايو ويونيو، و7,7 مليون برميل يومياً في النصف الثاني من عام 2020، و5,8 مليون برميل يومياً من بداية عام 2021 وحتى الربع الأول من عام 2022. ويعتبر خط الأساس لاحتساب التخفيضات لكافة الدول هو إنتاج شهر أكتوبر 2018، باستثناء روسيا والمملكة العربية السعودية، اللتان ستخفضان الإنتاج من مستوى 11 مليون برميل يومياً (شكل 4).

بكل المقاييس يعتبر الاتفاق تاريخياً، ولكن إضافة إلى التساؤل بشأن عما إذا كان الخفض سيكون كافياً لمنع المزيد من تراكم المخزونات (أنظر الجزء الخاص بتوقعات أسعار النفط أدناه)، فإن الاتفاق يواجه أيضاً نفس المشكلة المحتملة التي صادفها الاتفاق السابق، وهي أن عدداً قليلاً من الدول ربما يلتزم بتطبيق التخفيضات. وعليه، فعند مقارنة الإنتاج المتفق عليه بالإنتاج الفعلي (باستثناء فنزويلا وإيران اللتين انخفض إنتاجهما بسبب ظروف قاهرة وليس طوعاً)، نجد أن الدول الخليجية الثلاث، المملكة والكويت والإمارات، شكلت نسبة 89 بالمائة من إجمالي خفض المجموعات عام 2019. من ناحية أخرى، كان إنتاج روسيا، في المتوسط، يزيد بنحو 50 ألف برميل يومياً عن الإنتاج المقترح (شكل 5).

نص مظل 1: إنتاج المملكة من النفط الخام

يتوقع أن يكون إنتاج السعودية من النفط الخام خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2020 قد بلغ في المتوسط 10,3 مليون برميل يومياً. بالنظر إلى المستقبل، فإن الإنتاج المتوقع من المملكة، بموجب الاتفاق الحالي بين أوبك وشركائها، سيكون في حدود 8,5 مليون برميل يومياً في مايو ويونيو، ثم يرتفع إلى 9,1 مليون برميل يومياً في النصف الثاني عام 2020. نتيجة لذلك، الآن نتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام نحو 9,4 مليون برميل في اليوم خلال عام 2020، منخفضاً من 11,4 مليون برميل يومياً، حسب تقديراتنا السابقة. ولكن، لا نتوقع انخفاضاً مماثلاً في صادرات النفط، ويعود ذلك إلى أن الإجراءات المتخذة للحد من تفشي فيروس كورونا، بما في ذلك حظر التجول، وما يترتب عليه من تراجع في النشاط الاقتصادي (أنظر الجزء الخاص بالتطورات الاقتصادية أدناه)، ستؤدي إلى انخفاض استهلاك الطاقة في المملكة. وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع أن يكون التأثير الأكبر من نصيب استهلاك البنزين ووقود الطائرات (والذين شكلا 30 بالمائة من إجمالي استهلاك السوائل عام 2019). إضافة إلى ذلك، نتوقع انخفاضاً إضافياً في استخدام النفط الخام في توليد الكهرباء (والذي بلغ متوسطه 424 ألف برميل يومياً عام 2019)، وذلك بفضل البدء في إنتاج الغاز الطبيعي غير المصاحب من مجمع الفاضلي للغاز (للمزيد هذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى تقريرنا السابق حول [تطورات الاقتصاد السعودي](#))، كما أن الطلب على الكهرباء نفسها سيتراجع على الأرجح، على أساس المقارنة السنوية، بسبب التدابير الاحترازية ضد تفشي فيروس كورونا.

أبرمت أوبك وشركائها اتفاقاً على إجراء خفض تاريخي في إنتاج النفط الخام...

...الذي سينخفض بموجبه إجمالي الإنتاج بنحو 9,7 مليون برميل يومياً في مايو ويونيو، و7,7 مليون برميل يومياً في النصف الثاني من عام 2020، و5,8 مليون برميل يومياً من بداية عام 2021 وحتى الربع الأول من عام 2022.

يواجه الاتفاق نفس المشكلة المحتملة التي صادفها الاتفاق السابق...

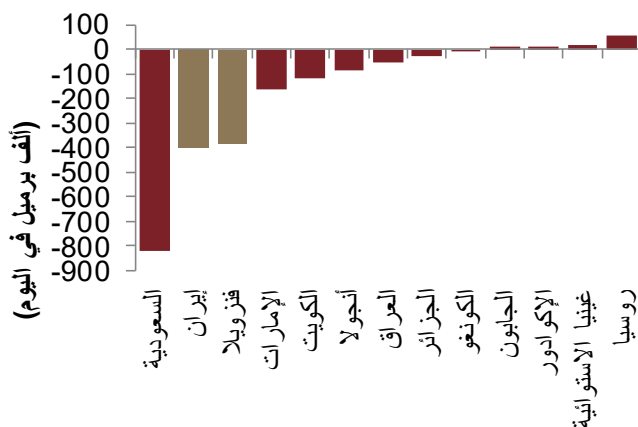
...والمتمثلة في أن عدداً قليلاً من الدول ربما يلتزم بتطبيق التخفيضات.

بموجب الاتفاق الحالي بين أوبك وشركائها، يتوقع أن يتراجع إنتاج المملكة إلى 8,5 مليون برميل يومياً في مايو ويونيو، ثم يرتفع إلى 9,1 مليون برميل يومياً في النصف الثاني عام 2020...

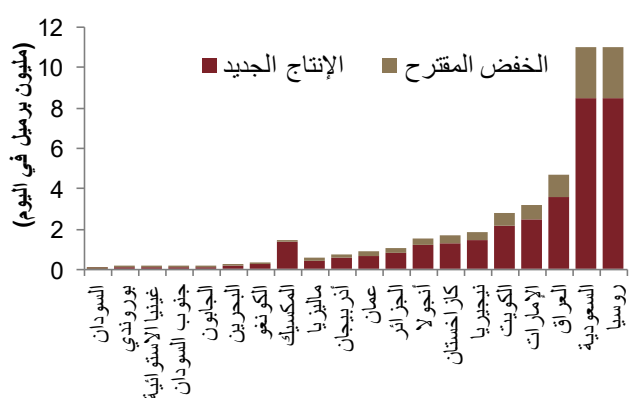
...نتيجة لذلك، الآن نتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام نحو 9,4 مليون برميل في اليوم خلال عام 2020، منخفضاً من 11,4 مليون برميل يومياً، حسب تقديراتنا السابقة.

ولكن، لا نتوقع انخفاضاً مماثلاً في صادرات النفط.

شكل 5: شكلت الدول الخليجية المنتجة للنفط نسبة 89 بالمائة من انخفاض إنتاج أوبك عام 2019



شكل 4: إنتاج أوبك وشركائها من النفط لشهري مايو ويونيو 2020 سينخفض إلى 9,7 مليون برميل يومياً





خفض الإنتاج لدى الدول خارج أوبك وشركائها

بعد فترة قصيرة من إبرام اتفاق أوبك وشركائها، أعلنت الدول المنتجة للنفط ضمن مجموعة العشرين عن خفض إضافي في الإنتاج. لكن، على عكس التخفيضات الطوعية من قبل أوبك وشركائها، فإن كميات الخفض لدى مجموعة العشرين يتوقع أن تكون نتيجة لعوامل السوق، وينتظر أن يبلغ إجمالاً 3,7 مليون برميل يومياً. وفي الحقيقة، يجعل انعدام التفاصيل بشأن ذلك المقترح من الصعوبة بمكان تقييم مدى موثوقية تلك التخفيضات. ويتضح ذلك، على سبيل المثال، من الأرقام المتضاربة بشأن الإنتاج الأمريكي. فمن جهة، يقدر مسؤولون أمريكيون بأن الإنتاج ربما ينخفض بنحو 2 مليون برميل يومياً بنهاية هذا العام، بينما جاء في أحدث تقديرات لإدارة معلومات الطاقة (الأمريكية)، أن متوسط إنتاج النفط الخام سيبلغ 11,8 مليون برميل يومياً عام 2020، بانخفاض قدره 500 ألف برميل يومياً عن مستوى عام 2019. وهكذا، فإن الغموض في مقترح مجموعة العشرين، يرفع من مخاطر حدوث فوائض نفطية يومية كبيرة ومتواصلة خلال الربع الثاني، رغم اتفاقية أوبك وشركائها... يزيد من الضغط باتجاه الأسفل لأسعار النفط في المدى القريب.

التوقعات بشأن أسعار النفط

حالياً تتداول أسعار خام برنت بأقل من مستوى 30 دولاراً للبرميل، وبلغ متوسط الأسعار من بداية العام وحتى تاريخه 42 دولاراً للبرميل. تقدر السعة التخزينية الاحتياطية حول العالم في الوقت الحالي (بما في ذلك التخزين التجاري سواء كان الأرضي أو الخزانات العائمة، إضافة إلى الاحتياطيات البترولية الاستراتيجية للدول) بنحو 1,3 مليار برميل (بلغت كمية النفط المخزن نحو 3 مليار برميل في نهاية الربع الأول من عام 2020). بالنظر إلى المستقبل، سيؤدي وجود فائض نفطي يومي ضخم خلال الربع الثاني، إلى زيادة مخزونات النفط التجارية، وستتسارع وتيرة بناء المخزون في حال أظهرت أوبك وشركائها مستويات ضعيفة من الالتزام. إذا تحقق ذلك، فإن أسعار النفط سوف تنزع إلى مزيد من التراجع، مما يضطر المزيد من الدول المنتجة للنفط إلى تبني خيارات صعبة إزاء إغلاق آبار النفط، ومن ثم خفض إنتاجها بصورة دائمة. ورغم أن الإغلاق الدائم لآبار النفط، مقروناً ببعض الانتعاش في الطلب لاحقاً في النصف الثاني من عام 2020، ربما يقدمان بعض الدعم لأسعار النفط، إلا أن أي ارتفاع سيكون محدوداً، بسبب وجود مخزونات ضخمة من النفط.

واضعين في الاعتبار جميع التطورات أعلاه، قمنا بإجراء مزيد من الخفض على تقديراتنا لأسعار النفط، حيث نتوقع الآن متوسط أسعار خام برنت عند 39 دولاراً للبرميل للعام 2020، مقارنة بمتوسط 44 دولاراً للبرميل، حسب تقديراتنا السابقة.

بعد فترة قصيرة من إبرام اتفاق أوبك وشركائها، أعلنت الدول المنتجة للنفط ضمن مجموعة العشرين عن خفض إضافي في الإنتاج...

...ولكن انعدام التفاصيل بشأن ذلك المقترح يجعل من الصعوبة بمكان تقييم مدى موثوقية تلك التخفيضات.

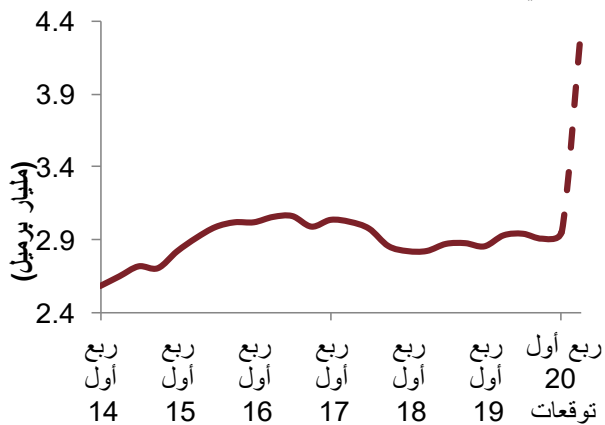
وهكذا، فإن الغموض في مقترح مجموعة العشرين، يرفع من مخاطر حدوث فوائض نفطية يومية كبيرة ومتواصلة خلال الربع الثاني، رغم اتفاقية أوبك وشركائها...

...مما يقود إلى زيادات مستمرة في مخزونات النفط التجارية...

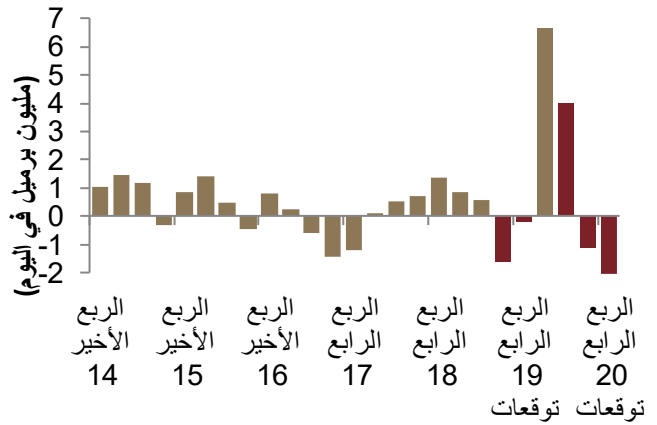
...وسيؤدي ذلك بدوره إلى الضغط على أسعار النفط باتجاه الأسفل، ومن ثم خروج بعض الإمدادات النفطية بصورة دائمة.

واضعين في الاعتبار جميع التطورات أعلاه، قمنا بإجراء مزيد من الخفض على تقديراتنا لأسعار النفط، حيث نتوقع الآن متوسط أسعار خام برنت عند 39 دولاراً للبرميل للعام 2020.

شكل 7: هناك مخاطر باقتراب مخزونات النفط التجارية من الطاقة القصوى في المدى القريب



شكل 6: فائض النفط اليومي يتوقع أن يصل 4 مليون برميل يومياً خلال الربع الثاني، بافتراض الالتزام الكامل من قبل أوبك





تعديل التوقعات الاقتصادية

قمنا بتعديل توقعاتنا الاقتصادية الخاصة بالمملكة، على ضوء التطورات في أسواق النفط وكذلك التطورات المحلية. وإجمالاً، الآن نتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 1,7 بالمائة عام 2020، مع تراجع الناتج المحلي للقطاع النفطي بنسبة 0,4 بالمائة، وتراجع الناتج المحلي للقطاع غير النفطي بنسبة 2,6 بالمائة خلال العام. واضعين في الاعتبار سرعة وصرامة التدابير التي اتخذتها السلطات السعودية لمنع تفشي فيروس كوفيد 19، بما في ذلك عمليات الإغلاق وحظر التجول، مقرونة

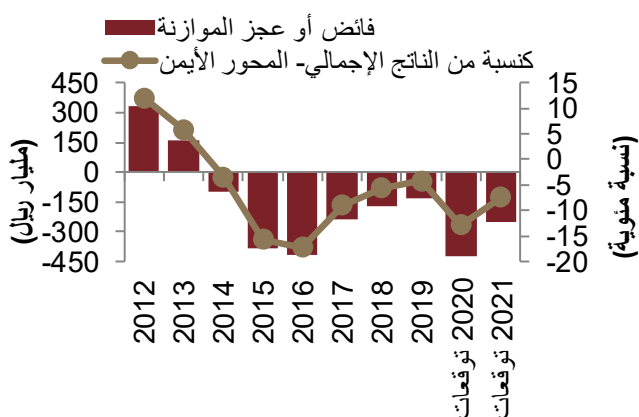
جدول رقم 1: الحصة المكونة للناتج المحلي الإجمالي الفعلي ومعدلات النمو

التغير السنوي %		نسبة مئوية من (2019)		
2020 توقعات	2019 تقديرات	2018	الناتج الإجمالي الكلي	الناتج الإجمالي الكلي
1.7-	0.3	2.4	100	الناتج المحلي الإجمالي الكلي ويشمل:
0.4-	3.6-	3.1	41.8	القطاع النفطي
2.6-	3.3	2.2	100	القطاع غير النفطي ويشمل:
0.5	2.2	2.9	30.0	القطاع الحكومي غير النفطي
3.9-	3.8	1.9	70.0	القطاع الخاص غير النفطي
			100	الناتج المحلي غير النفطي، حسب نوعية النشاط
0.8	1.3	0.3	4.0	الزراعة
1.0-	4.8	2.4	0.7	التعدين غير النفطي
2.0-	0.9-	4.0	14.6	الصناعات غير النفطية (التحويلية)
0.8-	4.0-	1.9	2.2	الكهرباء والماء والغاز
0.8-	4.6	3.5-	7.8	التشييد والبناء
5.5-	6.3	1.0	16.2	تجارة الجملة والتجزئة
7.9-	5.6	2.1	10.8	النقل والاتصالات
0.4-	3.4	2.6	9.4	الأنشطة العقارية
0.6-	8.0	3.9	7.1	خدمات المال، والتأمين، والأعمال
14.8-	6.9	5.2	3.7	خدمات اجتماعية
0.5	1.5	3.0	23.9	منتجات الخدمات الحكومية

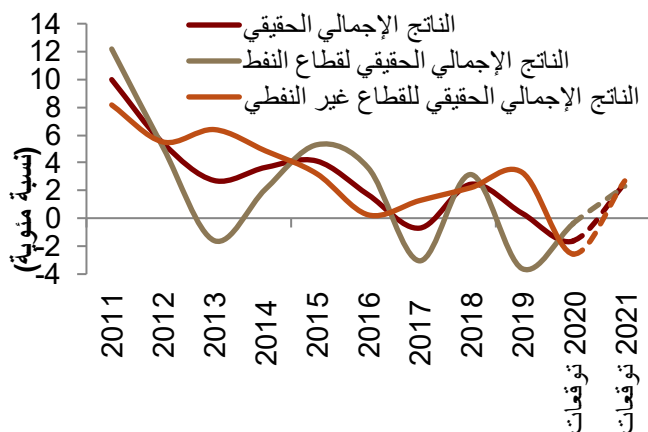
قمنا بتعديل توقعاتنا الاقتصادية الخاصة بالمملكة،
لعكس تأثير التطورات الأخيرة.

الآن نتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي للمملكة
بنسبة 1,7 بالمائة عام 2020، مع تراجع الناتج المحلي
للقطاع الخاص غير النفطي بنسبة 3,9 بالمائة.

شكل 9: عجز الموازنة يتوقع أن يصل إلى 422 مليار ريال (15,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)



شكل 8: انكماش الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عام 2020





بالغموض الذي يكتنف فترة بقاء تلك التدابير، فإن تقدير حجم النمو يعتبر مهمة محفوفة بالمخاطر. لكن، وكما أوضحنا في آخر تقرير لنا عن **تطورات الاقتصاد السعودي**، فنحن متيقنين بشأن القطاعات التي ستتحمل العبء الأكبر للتراجع الاقتصادي خلال عملية الإغلاق بسبب جائحة كورونا، وهي "النقل والتخزين والاتصالات"، و"تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق" و"الصناعات التحويلية الأخرى" (جدول 1).

في الجانب المالي، بناءً على تقديراتنا بأن يبلغ متوسط سعر خام برنت 39 دولاراً للبرميل، وأن يصل متوسط إنتاج المملكة من الخام 9,4 مليون برميل يومياً، نتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات النفطية للحكومة نحو 384 مليار ريال، وستأتي نسبة كبيرة منها تقدر بـ 72 بالمائة (277 مليار ريال) من توزيعات الأرباح الأساسية لشركة أرامكو. علاوة على ذلك، نتوقع أن تتراجع الإيرادات غير النفطية بنسبة 16 بالمائة عن مستويات الإيرادات المقدرة في الميزانية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية، كضريبة القيمة المضافة، ورسوم الجمارك، وضرائب المؤسسات. وفي جانب المصروفات، رغم الإعلان عن خفض الإنفاق بمبلغ 50 مليار ريال، إلا أن اتخاذ تدابير مالية لدعم القطاع الخاص (كتسديد المستحقات، وتحمل الدولة 60 بالمائة من أجور المواطنين لمدة 3 شهور)، بالإضافة إلى تخصيص 47 مليار ريال إضافية للرعاية الصحية، ستؤدي تلك الظروف إلى رفع إجمالي الإنفاق الحكومي إلى 1,07 تريليون ريال.

مع الوضع في الحسبان، التقديرات المعدلة للإيرادات والإنفاق، نتوقع أن يبلغ عجز الموازنة نحو 422 مليار ريال (15,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية العام (شكل 9). نتيجة لذلك، نتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للدين خلال العام نحو 176 مليار ريال، ما يؤدي إلى رفع إجمالي الدين الحكومي إلى 854 مليار ريال (31,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام 2020. رغم إصدار دين دولي مؤخراً بقيمة 7 مليار دولار، نتوقع أن يتم تمويل نحو 60 بالمائة من دين هذا العام من مصادر محلية، خاصة وأن تكاليف التمويل المحلية (السايبور) عند أدنى مستوى لها منذ عدة سنوات، بينما تشهد عائدات السندات الدولية بعض الارتفاع (شكل 10). وسيتم تمويل العجز المتبقي من خلال ودائع "ساما".

بناءً على حجم عجز الموازنة وما يترتب عليه من متطلبات الدين، فمن غير المستغرب أن يتم تطبيق تخفيضات إضافية في المصاريف الكلية. لكن، المرجح في اعتقادنا هو أنه سيتم إعادة تخصيص بعض بنود الإنفاق المقررة في الميزانية لهدفين: (1) لمزيد من التدابير التي تهدف إلى تقديم الدعم للمواطنين والشركات خلال فترة تفشي الوباء؛ و(2) للحفاظ بتلك المخصصات "كأموال سائلة" واستخدامها كتحفيز مالي لضمان تحقيق انتعاش اقتصادي قوي بمجرد انتهاء الوباء.

سيؤدي انخفاض حجم إنتاج النفط وكذلك الأسعار، على أساس سنوي، إلى انخفاض صادرات النفط، ولكننا نضع في الحسبان كذلك حدوث تراجع كبير في الصادرات غير النفطية، بسبب انكماش

في الجانب المالي، نتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات النفطية للحكومة نحو 384 مليار ريال...

...كما نتوقع أن تتراجع الإيرادات غير النفطية بنسبة 16 بالمائة عن مستويات الإيرادات المقدرة في الميزانية.

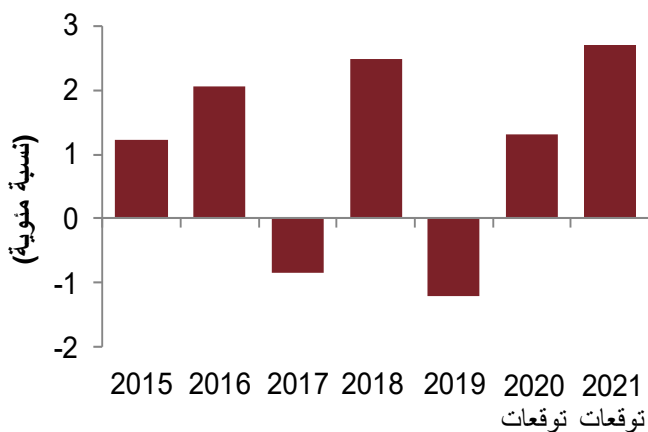
وفي جانب المصروفات، ستؤدي التدابير المالية التي اتخذت لدعم القطاع الخاص، إلى رفع إجمالي الإنفاق الحكومي إلى 1,07 تريليون ريال...

...وزيادة عجز الموازنة إلى 422 مليار ريال (15,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)...

...وستصل القيمة الإجمالية للدين خلال العام إلى 176 مليار ريال.

رغم أن الصادرات ستراجع، كذلك سينطبق الأمر على الواردات، كما نتوقع أيضاً تراجعاً في الميزان غير المرئي...

شكل 11: يتوقع حدوث ضغوط تضخمية بعد انتهاء جائحة كورونا



شكل 10: أسعار (سايبور) عند أدنى مستوى لها منذ سنوات





الصناعة والتجارة على مستوى العالم. لكن، لا نزال نتوقع تحقيق فائض تجاري، لأن التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي المحلي، سيترجم إلى انخفاض في قيمة الواردات. كذلك سيتأثر الميزان غير المرئي، حيث يرجح أن تتراجع التدفقات الخارجة من القطاعات الأكبر، وخدمات النقل، والتحويلات الخارجية. وبالمجمل، نتوقع أن يحقق الحساب الجاري فائضاً متواضعاً جداً خلال العام، عند 0,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في المدى المنظور، نتوقع ضغوط انكماشية كبيرة، حيث يتوقع أن يصل النشاط الاقتصادي فعلياً إلى التوقف التام في العديد من القطاعات لشهور قليلة. ولكن بمجرد انتعاش الاقتصاد مرة أخرى، سيكون هناك طلب كبير مكبوت، مما يقود على الأرجح إلى قفزة في التضخم. إضافة إلى ذلك، هناك غموض بشأن استعداد سلاسل الإمداد العالمية لمقابلة الطلب، حيث أن لكل دولة مساهماتها الخاص للخروج من جائحة كورونا. هذا الأمر يزيد من احتمالية عدم قدرة إمدادات السلع والخدمات على تلبية الارتفاع الكبير في الطلب مع انتعاش الاقتصاد، مما يزيد من الضغوط التضخمية (شكل 11).

...مما يؤدي إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري متواضع جداً خلال العام، عند 0,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في المدى المنظور، نتوقع ضغوط انكماشية كبيرة...

...ولكن بمجرد انتعاش الاقتصاد مرة أخرى، سيكون هناك طلب كبير مكبوت، مما يقود على الأرجح إلى قفزة في التضخم.



البيانات الأساسية

2021 توقعات	2020 توقعات	2019 تقديرات	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
الناتج الإجمالي الاسمي									
3,091	2,697	3,044	2,934	2,582	2,419	2,454	2,836	2,800	(مليار ريال سعودي)
824	719	812	782	689	645	654	756	747	(مليار دولار أمريكي)
14.6	-11.4	3.7	13.6	6.8	-1.4	-13.5	1.3	1.5	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي)									
2.3	-0.4	-3.6	3.1	-3.1	3.6	5.3	2.1	-1.6	القطاع النفطي
3.2	-3.9	3.8	1.9	1.5	0.1	3.4	5.4	7.0	القطاع الخاص غير النفطي
1.5	0.5	2.2	2.9	0.7	0.6	2.7	3.7	5.1	القطاع الحكومي
2.5	-1.7	0.3	2.4	-0.7	1.7	4.1	3.7	2.7	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
55	39	66	71	54	43	52	99	110	خام برنت (دولار/برميل)
9.6	9.4	9.8	10.3	10.0	10.4	10.2	9.7	9.6	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(مليار ريال سعودي)									
740	654	917	906	692	519	616	1,044	1,156	إيرادات الدولة
990	1,076	1,048	1,079	930	936	1,001	1,140	994	منصرفات الدولة *
-250	-422	-131	-173	-238	-417	-385	-96	162	الفائض/العجز المالي
-8.1	-15.7	-4.3	-5.9	-9.2	-17.2	-15.7	-3.4	5.8	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
948	854	678	560	443	317	142	44	60	الدين العام المحلي
30.7	31.7	22.3	19.1	17.1	13.1	5.8	1.6	2.1	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
2.7	1.3	-1.2	2.5	-0.8	2.1	1.2	2.2	3.5	التضخم (معدل التغير السنوي)
0.75	0.50	2.25	3.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد (نسبة مئوية سنوية)
مؤشرات التجارة الخارجية									
(مليار ريال سعودي)									
162	141	202	232	170	137	153	285	322	عائد صادرات النفط
208	169	262	294	222	184	204	342	376	عائد الصادرات الإجمالي
123	101	132	126	123	128	159	158	153	الواردات
84	68	129	169	98	56	44	184	223	الميزان التجاري
15	4	50	71	10	-24	-57	74	135	ميزان الحساب الجاري
1.9	0.6	6.1	9.0	1.5	-3.7	-8.7	9.8	18.1	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
459	470	499	497	496	536	616	732	726	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
33.2	33.0	32.6	32.5	32.7	31.7	31.0	30.3	29.6	تعداد السكان (مليون نسمة)
11.8	12	12	12.7	12.8	12.5	11.5	11.7	11.7	معدل بطالة السعوديين (فوق سن 15، نسبة مئوية)
24,802	21,767	24,890	24,065	21,048	20,318	21,095	24,962	25,223	متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)

ملحوظة*: مصروفات الدولة عام 2016 تتضمن مبلغ 105 مليار ريال كمدفوعات مستحقة عن أعوام سابقة.

*المصدر: توقعات جدوى للأعوام 2020 و 2021. مؤسسة النقد العربي السعودي لأرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. الهيئة العامة للإحصاء وتقديرات جدوى لأرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويتز، مبادرة البيانات المشتركة للدول المنتجة للنفط (جودي)، وشركة بلومبيرغ، وإدارة معلومات الطاقة، وفلايترادار24، ومجلة "انيرجي إنتليجنس"، وأوبك، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صريحة كانت أم ضمنياً، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.